تغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا العثمانية

١٨٣٠-١٩١٤

حنا عزو بهنان (*)

تمهيد:

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الأمر تفكر بالتقرب من الدولة العثمانية واقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها لعدم الحاجة الملحة للرأسماليين الأمريكيين بعد إلى أسواق تلك الدولة نظرا لبعدها الجغرافي وعدم تطور وسائط النقل بدرجة لتقلل من تأثير ذلك البعد من جهة، فضلا عن قوة تغلغل وأطماع الدول الأوربية الكبرى في تلك الدولة من جهة أخرى[١]. وعلى الرغم من ذلك كله آلا انه كانت هنالك جهود فردية من قبل بعض من التجار الأمريكيين، حيث وصلت الطلائع الأولى منهم في أوائل الثمانينات من القرن الثامن عشر إلى ميناء إزمير، اذ تم تأسيس أول غرفة تجارية فيه سنة ١٨١١ من قبل وود ماس Woodmas وأوفلي Offley، وحصل الأخير في السنه نفسها على اختيار تجاري غير رسمي من الحكومة العثمانية. كما استلم الأوامر من الحكومة

(*) مدرس / قسم الدراسات التاريخية والتوثيق – مركز الدراسات التركية / جامعة الموصل.

(١) د. كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨، ص٣١.

الأمريكية بتعيينه قنصل تجاري في إزمير إلا أن سلطته كانت محدودة بسبب عدم توصل الحكومتين المذكورتين إلى اتفاقية رسمية حتى ذلك الوقت[٢].

وبقصد حماية الولايات المتحدة مصالحها في(مناطق الشرق الأوسط) شرعت بعد ذلك التاريخ وتحديداً في سنة ١٨٢٤ في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية التي مهدت الطريق إلى عقد معاهدة بينها في سنة[٣] ١٨٣٠.

معاهدة ١٨٣٠ وتطور العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين:

عين اندور جاكسون[٤] Andrewvv Jackson رئيس الولايات المتحدة في سنة ١٨٢٩ بعثة أمريكية برئاسة جارلس رند Charles Rhind للتفاوض مع الحكومة العثمانية بهدف التوصل إلى عقد اتفاق بينهما. وفعلا أثمرت تلك الجهود بعقد معاهدة في ٧ أيار ١٨٣٠ والتي حددت هيكل العلاقات بين كلتا الدولتين. كانت المادة الأولى منها على دفع تجار الدولة العثمانية عند توجههم إلى أقاليم وموانئ الولايات المتحدة، أو من تلك الموانئ لدول الأخرى ضرائب كمركية ورسوم أخرى مماثلة لتلك التي تدفع من قبل الدول الأكثر رعاية The most favored nations . وبالمقابل فان التجار الأمريكيين الذين سيتوجهون إلى أقاليم الدولة العثمانية وموانئها سيدفعون نفس الضرائب والرسوم التي تدفع من قبل تجار الدول

---

(2)Roger R. Trask, the United States Response to Turkish Nationalism & Reform 191-1939, The University of Minnesota Press, Minneapolis, 1977, p.4.

(٣) د. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٣١-٣٢.

(٤) اندرو جاكسون: ولد سنة ١٧٦٧ في ولاية كارولينا الجنوبية. درس القانون في سالسبوري في كارولينا الشمالية. ثم عين قاضيا وعضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي. وانتخب سنة ١٨٢٨ رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية. واعيد انتخابه لذلك المنصب سنة ١٨٣٢. توفي سنة ١٨٤٥، انظر:

الصديقة للدولة العثمانية التي تتمتع بنظام الامتيازات الأجنبية[٥]. في حين تضمنت المادة الثانية تعيين موظفين قنصليين في الولايات المتحدة والدولة العثمانية على أن يتمتعوا بالحصانة الدبلوماسية. و أشارت المادة الرابعة إلى انه في حالة نشوء نزاعات ودعاوى قضائية بين رعايا الدولة العثمانية ومواطني الولايات المتحدة المقيمين ضمن أراضي الدولة العثمانية فان تلك الدعاوى سوف لا ينظر فيها إلا في حالة حضور المترجم الأمريكي. أما في حالة إذا ما اقترف المواطنون الأمريكان أية جناية فسوف لن يتم إلقاء القبض عليهم من قبل السلطات العثمانية، بل انهم سيحاكمون من قبل قناصلهم ويعاقبون طبقا لتلك الجناية. وتناولت المادة السابعة حرية عبور السفن التجارية الأمريكية المياه العثمانية فضلا عن البحر الأسود أسوة ببقية السفن التجارية للدول التي تتمتع بنظام الامتيازات الأجنبية. واكدت المادة التاسعة على ضرورة تقديم المساعدة والحماية لأية سفينة من سفن الطرفين المتعاقدين في حالة تعرضها إلى الغرق او أي خطراً آخر[٦].

كما أضيف ملحق سري إلى تلك المعاهدة من قبل المفوضين الأمريكان لمكافأة السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩) جراء التنازلات التي

Everyman's Encyclopaedia, vol.: 6, sixth edition, London, 1978, pp. 742-743.

(٥) يقصد به ما منحه سلاطين الدولة العثمانية للدول الأوربية من امتيازات اقتصادية وقضائية ودينية عن طريق معاهدة ثنائية. وكتبت معاهدة ١٥٣٥ بين فرنسا والدولة العثمانية الأساس التي بنيت عليها الامتيازات اللاحقة لتلك الدول. للمزيد من التفاصيل انظر:

Nasim Sousa, the Capitulatory

Regime of Turkey The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1933, pp. 68-111.

(6)Richard C. Campany, Turkey & the United the States – the Arms Embargo Period, U.S.A, 1986. pp. 92-95

منحها للولايات المتحدة بموجب نظام الامتيازات الأجنبية، حيث تضمن ذلك الملحق وعدا ببناء وبيع سفن حربية أمريكية للحكومة العثمانية وبأسعار تفضيلية[٧].

ومما يلاحظ على تلك المعاهدة انه كان هنالك جدل وخلاف بين الحكومتين الأمريكية والعثمانية فيما يتعلق بالمادة الرابعة والملحق السري. فبالنسبة للأولى حيث عارضت الحكومة العثمانية محاكمة المواطنين الأمريكان من قبل قناصلهم وعدم مثولهم أمام المحاكم العثمانية. أما بالنسبة للثاني فقد عارضه مجلس الشيوخ الأمريكي، مما أثار غضب السلطان العثماني بسبب حاجة دولته لمثل تلك السفن، اثر تدمير الأسطول العثماني في نافارينو Navarino سنة ١٨٢٧[٨]. وفيما يتعلق برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين فطبقا للمادة الثانية من تلك المعاهدة تم تعيين ديفيد بورتر David D. Porter في نيسان ١٨٣١ قائماً بالأعمال الأمريكية في استانبول الذي ترقى في آذار ١٨٣٩ إلى رتبة سفير. وبحلول سنة ١٨٣٩ بلغ عدد الدبلوماسيين الأمريكان في تركيا العثمانية أحد عشر. وفي سنة ١٩١٤ ارتفع الرقم ليبلغ تسعة عشر دبلوماسي. وكانت المهمة الرئيسية التي أوكلت إليهم الاهتمام بالمصالح التجارية والتبشيرية لدولتهم. أما فيما يتعلق بالحكومة العثمانية فقد عينت في سنة ١٨٥٦ أول قنصل عثماني في الولايات المتحدة وفي سنة ١٨٦٧ عين بليك بك Blacque Bey سفير عثماني مفوض في تلك الدولة. وبحلول سنة ١٩١٤ كان للحكومة العثمانية مكاتب قنصلية في سان فرانسيسكو،

---

(7)Roger R. Trask, Op. cit, p.6.

(8)Richard C. Campany, Op. cit, p.13.

شيكاغو، بوسطن ونيويورك[٩].

ومما لـه دلالتـه علـى تطـور العلاقـات الدبلوماسية والسياسية بين الدولتين موقـف السـلطان العثمـاني عبدالعزيـز (١٨٦١-١٨٧٦) مـن الحـرب الأهليـة الأمريكية (١٨٦١ -١٨٦٥)، حيث أعرب عن قلقه إزاء تلك الأوضـاع وتعاطفـه مع حكومة الولايات المتحدة وأمله بانتهاء تلك الحرب حالاً مع الحفاظ علـى وحدة أراضي تلك الدولة، وعودة السلام والوئام بين أبنـاء الشـعب الأمريكـي، وذلـك مـن خلال التقرير الذي بعث بـه سنة ١٨٦١ ادورد جـوي موريس .Edward Joy Morris سفير الولايات المتحدة في استانبول، إلـى وليم سـيوارد .Wiilliam E Seward وزير الخارجية الأمريكي[١٠].

يتبين مما تقدم إن معاهدة ١٨٣٠ كانت الأساس المتيـن للعلاقـات العثمانيـة - الأمريكية لمدة قرن كامل تقريبـا. إذ تمكنـت الولايـات المتحـدة بموجبـها فـي زيـادة تغلغلها في تلك الدولة الـذي اتخـذ مسـارين اثنيـن أولـهما: التغلغل الثقـافي وحمايـة المؤسسـات التبشيرية و(الخيريـة) الأمريكيـة فيـها. وثانيـهما: تطويـر العلاقـات الاقتصادية والتجارية بينهما.

التغلغل الثقافي وحماية المؤسسات التبشيرية و(الخيرية) الأمريكية:

ترجـع جـذور هـذه المؤسسـات فـي الدولـة العثمانيـة إلـى سـنة ١٨٣٠ وكـان تطورها في بادى الأمر ببطء، بسبب المعارضة القوية التي لقيتها من جانب فرنسا وروسيا القيصرية، إلا انه منـذ أواخـر القـرن التاسـع عشـر بـدأت تلـك المؤسسـات

---

(9)Roger R. Trask, Op. cit, p. 13.

(10)Ibid., P.8.

توسع من نشاطها بشكل ملحوظ، والذي كان مقتصرا على أبناء الاقليات الدينية خاصة الأرمن. ففي سيواس مثلا افتتح الأمريكان ٢٥ مدرسة كانت تضم ولحدة منها ١٥٠٠ تلميذ واغلبهم من الأرمن[١١]. وتشير الإحصائية لسنة ١٩١٤ انه كان في تركيا العثمانية ١٧ إرسالية أمريكية رئيسية بلغ عدد أعضائها ١٧٤ مبشرا و ٤٢٦ مدرسة كانت تضم ٢٥ ألف تلميذ. فضلا عن تأسيس كلية روبرت Robert College في استانبول سنة ١٨٦٣ من قبل المبشرين سايروس هملن Cyrus Hamlin وكرستوفر روبرت Christopher R. Robert أحد تجار نيويورك الأغنياء الذي كانت له مصالح تجارية في تركيا العثمانية. وكلية المرأة في استانبول Istanbul Woman's College سنة ١٩٠٨. والجدير بالذكر إن تلك المؤسسات كانت تقدم الخدمات التعليمية والصحية وتزود تلك الاقليات بالطعام فضلا عن نشر المذهب البروتستانتي بين أبنائها. وان هذا النشاط كان محظورا على المسلمين بسبب القوانين العثمانية التي كانت تمنع ذلك النشاط[١٢].

إن اقتصار مهمة الإرساليات الأمريكية على تلك الأنشطة، وعملها بدقة وحذر في المجالات ذات الصلة بالتغلغل السياسي وحتى الاقتصادي لبلادها، فإنها خلقت انطباعا جيدا بين الأوساط المثقفة العثمانية التي كان لها ابلغ الأثر في صياغة تلك الأوساط لنظرتها السياسية إلى الولايات المتحدة في سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها بشكل خاص، لكن ذلك لا يعني أن الحكومة الأمريكية لم تحاول استغلال وجود تلك المؤسسات في تركيا العثمانية بدليل انه عندما شهدت بعض من

---

(١١) د. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٣٢.

(12)Roger R.Trask,Op. cit, pp.10-11.

المناطق التركية مذابح أرمنية خلال السنوات ١٨٩٤-١٨٩٦ فان الحكومة الأمريكية أرسلت قسم من سفنها الحربية بقيادة الأدميرال كولبي جيستر Colby M Cgester لحماية أرواح المبشرين الأمريكان والحصول على التعويضات بسبب الخسائر التي لحقت بمؤسساتهم جراء تلك الأحداث. وفعلا نجح في مهمته، إذ وافقت الحكومة العثمانية على تسديد مبلغ قيمته ٩٥ ألف دولار لأولئك المبشرين[١٣].

تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية:

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين تطورا ملموسا خلال الحقبة التي أعقبت توقيع معاهدة ١٨٣٠ وحتى قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ انه على الرغم من معارضة مجلس الشيوخ الأمريكي للملحق السري لمعاهدة ١٨٣٠ إلا أن الجهود الأمريكية السرية تواصلت لبناء وبيع سفن للحكومة العثمانية. ففي آب ١٨٣١ وصل هنري اكفورد Henry Eckford المهندس المعماري الأمريكي المشهور إلى استانبول، حيث باع سفينة للحكومة العثمانية بقيمة ١٥٠ ألف دولار. كما تولى الأشراف على بناء الأسطول البحري العثماني. وبعد وفاته في السنة التالية استطاع مساعده فوستر رودس Foster Rhodes الذي مكث في استانبول حتى سنة ١٨٣٩ في المهمة التي أوكلت إليه في بناء عدة سفن تجارية وحربية للدولة العثمانية وجهزها بمحركات قوية وحديثة[١٤].

وفي سنة ١٨٦٢ توصل الطرفان العثماني والأمريكي إلى عقد معاهدة أخرى

---

(١٣)د. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٣٥.

(14)Ibid., p. 7.

للصداقة والتجارة التي أصبحت نافذة المفعول لمدة ٢١ سنة. وبموجبها تم تخفيض الرسوم الكمركية على السلع الأمريكية المتوجية نحو تركيا العثمانية بنسبة ٨ ٪ حسب سعر السلعة الذي كان سائداً منذ سنة ١٨٣٠. فضلا عن تخفيضات كمركية أخرى شملت تلك السلع أثناء تنقلها داخل أراضي الدولة العثمانية[١٥].

وفي مسعى لزيادة إيرادات الحكومة العثمانية اقترح القادة العثمانيون في سنة ١٨٧٤ و ١٨٨٣ رفع ضرائب الاستيراد إلى ٢٠٪ حسب سعر السلعة، لكن عدد من الدول الأوربية المتمتعة بنظام الامتيازات الأجنبية لم توافق على ذلك المقترح كونه يتناقض مع اتفاقياتها السابقة المعقودة مع تلك الحكومة. لذا فان الولايات المتحدة بدورها لم توافق على ذلك المقترح المتحيز الذي طبق عليها فقط. وعلى اثر ذلك أعلنت الحكومة العثمانية سنة ١٨٨٣ بان معاهدة ١٨٦٢ لم تعد نافذة المفعول. وهذا مما جعل الاتفاق الذي تم التوصل إليه سنة ١٨٣٠ أن يكون الأساس القانوني الرسمي للتجارة بين الدولتين[١٦].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن اغلب لصادرات الأمريكية الضرورية إلى تركيا العثمانية، كانت عبارة عن منسوجات قطنية، زيوت معدنية، كحول مقطرة، مصنوعات حديدية وفولاذية، في حين كانت الصادرات العثمانية إلى الولايات المتحدة عبارة عن منتوجات زراعية وحيوانية مثل الفواكه، البندق، جذور عرق السوس، الافيون، الصوف، البطانيات، السجد وجلود الحيوانات[١٧].

---

(15)Ibid., pp.7-8.

(16)Ibid., p. 8.

(17)Ibid., p.9.

والجدول التالي[١٨] يوضح تطور التجارة بين الدولتين خلال الحقبة ١٨٣١ – ١٩١٤ بملايين الدولارات الأمريكية.

السنة	صادرات الولايات المتحدة إلى تركيا العثمانية	صادرات التركية إلى الولايات المتحدة	القيمة الكلية للتجارة
١٨٣١-١٨٣٩	٣٨,٥٠٣	٥٢١,٥٩٨	٥٦٠,١٠١
١٨٤٠-١٨٤٩	١١٩,٧٤٥	٥٦٣,٤٧٦	٦٨٣,٢٢١
١٨٥٠-١٨٥٩	٢٠٤,٣٩٧	٨٠١,٠٢٣	١,٠٠٥,٤٢٠
١٨٦٠-١٨٦٩	٧٨٣,٠٨١	١,٣٧٩,٨٦٠	٢,١٦٢,٩٤١
١٨٧٠-١٨٧٩	٢,٥٦٥,٢٨٩	٢,١٩٦,٥٢٤	٤,٧٦١,٨١٣
١٨٨٠-١٨٨٩	١,٦٠٧,٢٢٩	٣,٥٢٨,٩١٧	٥,١٣٦,١٤٦
١٨٩٠-١٨٩٩	٤٤,٨٩٤	٣,٨٦٣,٦٥٧	٣,٩٠٨,٥٥١
١٩٠٠-١٩٠٩	٥٦٧,٠١٢	٧,٧٥٧,٢٣٧	٨,٣٢١,٢٤٩
١٩١٠-١٩١٣	٢,٣٤٠,١٦٠	١٦,٣٥٣,٩٠١	١٨,٦٩٤,٠٦١
١٩١٤-	٣,٣٢٨,٥١٩	٢٠,٨٤٣,٠٧٧	٢٤,١٧١,٥٩٦

ويظهر من هذه الأرقام بان الميزان التجاري كان لصالح تركيا العثمانية

كما أن بعض المؤسسات الرأسمالية الأمريكية وجدت قبل الحرب العالمية الأولى موطئ قدم لها في الحياة الاقتصادية لتركيا العثمانية، منها شركة ستاندرد أويل Standard Oil التي كانت تمتلك مخازن لحفظ النفط في استانبول. وكانت شركة التبغ الأمريكية تمتلك لها فروعا في سالونيكا Salonika وسامسون

(18)Quoted in: L. J. Gordon, American Relations with Turkey 1830-1930, An economic interpretation, Philadelphia, 1932, pp.46-47, 60.

Samsun وإزمير. واستطاعت شركة ماك اندروس لتصدير عرق السوس تحقيق نجاحات كبيرة باحتكار تصدير تلك المادة كلياً. كما كانت تمتلك مصانع ومعاصر خاصة بها في مختلف مناطق الدولة العثمانية. وفتح أحد المصارف الأمريكية فرع له في استانبول[١٩].

كانت هنالك محاولات أمريكية أخرى للتغلغل في اقتصاديات الدولة العثمانية، خاصة فيما يتعلق بالمهمة التي أخذتها على عاتقها شركة وايت White & Company J. G. الأمريكية بمد خطوط سكك الحديد ومنه الخط الحديدي الذي يمر عبر الأناضول والموصل ويصل بينابيع النفط في كركوك، إذ سرعان ما وصل الادميرال جيستر لستانبول. وبعد مفاوضات مع الحكومة العثمانية عقد اتفاقا معها في ٩ آذار ١٩١٠، منح الأمريكان بموجبه امتيازا يقضي ببناء ميناء وثلاثة خطوط حديدية مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة عشرين كيلو متر على جانبي تلك الخطوط. وتجدر الإشارة هنا أن ذلك الاتفاق لم يتم تنفيذه بسبب الحرب العثمانية - الإيطالية ١٩١١ وحرب البلقان ١٩١٢ -١٩١٣ والحرب العالمية الأولى، فضلا عن المعارضة القوية الذي لقيه ذلك الاتفاق من قبل ألمانيا وبريطانيا[٢٠]

---

(١٩) د. محمود حسن صالح منسي، تصريح بالفور، دار الفكر العربي، القاهرة د. ت، ص٢٠٦ – ٢٠٧.

(20)L. J. Gordon, Op. cit, p.258

الخاتمة:

كان تغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا العثمانية بطيئا حتى أوائل القرن التاسع عشر، بسبب عمق تغلغل الدول الأوربية الكبرى، خاصة فرنسا وبريطانيا في تلك الدولة. كذلك البعد الجغرافي، وعدم توفر وسائل النقل السريعة. فضلا عن عدم وجود علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية بين كلتا الدولتين. إلا انه بعدد ذلك التاريخ وبالضبط بعد توقيع معاهدة الصداقة والتجارة والتمثيل الدبلوماسي لسنة ١٨٣٠ أدى إلى زيادة تغلغل النفوذ الأمريكي بفضل ما منحته تلك المعاهدة من امتيازات للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتخذ ذلك التغلغل عدة مسارات منها زيادة نشاط المؤسسات التبشيرية والخيرية والثقافية من جهة. وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ازدياد التبادل التجاري بينهما. كما حصلت الشركات الأمريكية في مطلع القرن العشرين على مشاريع تتعلق بمد خطوط سكك الحديد في الدولة واستثمار حقول النفط فيها. ورغم عدم استطاعة الولايات المتحدة من تنفيذ تلك المشاريع بسبب الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع إيطاليا ودول البلقان فضلا عن الحرب العالمية الأولى، لكن تلك المشاريع أصبحت موضع اهتمام الحكومة الأمريكية، خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى للتغلغل ليس في تلك الدولة فقط، وانما في (منطقة الشرق الأوسط) برمتها، التي تعد الأولى في مصادر الطاقة، خاصة في خزينها النفطي التي هي بأمس الحاجة إليه، إذ تعد تلك المنطقة جزءاً من الأمن القومي الأمريكي حتى الوقت الحاضر.